5CP

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة

الدورة الخامسة

باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٤

٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture

Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura

Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、科学及文化组织

ICDS/5CP/INF.2
٢٠١٥/٧/٢٢
الأصل: إنجليزي

التوزيع :محدود

البند ٨,٤ من جدول الأعمال

تنفيذ المادتين ٨ و١٠ من الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة

الملخص

الخلفية:

إن تحليل المادتين ٨ و١٠ وما لهما من قيمة تقنينية يبقى من المحاور الرئيسية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، إذ يمثل أداة أساسية لتحديد نطاق تنفيذ الأحكام الهامة للاتفاقية الواردة في هاتين المادتين، في ما يتعلق بضرورة قيام الدول الأطراف باعتماد تدابير لتقييد توافر العقاقير والوسائل المحظور استخدامها في مجال الرياضة، وكذلك الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لمواجهة التحديات المرتبطة بالمكملات الغذائية.

وتتضمن هذه الوثيقة تحليلاً مفصلاً للبيانات المستمدة من الردود على الاستبيان الذي يجري بواسطة النظام الحاسوبي المسمى "منطق مكافحة المنشطات" (ADLogic) في ما يتعلق بكل من المادتين ٨ و١٠ على التوالي.

وقد يرغب مؤتمر الأطراف في التشديد على أنه ما زال على الدول الأطراف أن تبذل جهوداً خاصة لتحسين التدابير المعتمدة والتنسيق لتبديد الانشغالات ذات الصلة بتنفيذ المادتين ٨ و١٠.

المحتويات

المقدمة ٣

المادة ٨: العقاقير والوسائل المحظورة ٣

المادة ١٠: المكملات الغذائية ٨

Annex 1 List of 116 States Parties completing ADLogic by 31 May 2015 ..... ١٥

Annex 2 Classification of States Parties per number of Olympic medals obtained during the Summer Games of London 2012 ..... ١٧

الأشكال:

الشكل ١: اعتماد تشريعات محددة لمكافحة المنشطات من قبل أغلبية البلدان خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. ..... ٤

الشكل ٢: تدابير مكافحة المنشطات التي تم اتخاذها لدعم تنفيذ الاتفاقية،
بحسب المناطق الإقليمية، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. ..... ٥

الشكل ٣: تدابير مكافحة المنشطات المتخذة لدعم تنفيذ الاتفاقية، بحسب عدد الميداليات الأولمبية، عام ٢٠١٥. ..... ٦

الشكل ٤: مستوى التدابير المعتمدة بشأن العقاقير والوسائل المحظورة، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ ..... ٨

الشكل ٥: التدابير المحدودة التي اتخذتها الدول الأطراف في ما يتعلق
بتسويق المكملات الغذائية وتوزيعها، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ ..... ١٠

الشكل ٦: التدابير الأخرى التي اتخذتها الدول الأطراف في ما يتعلق بالمكملات الغذائية ١١

الشكل ٧: التدابير المتخذة لمعالجة الانشغالات الخاصة بتعاطي المنشطات
في ما يتعلق بالمكملات الغذائية، بحسب المناطق الإقليمية ١٢

الشكل ٨: التدابير الإضافية التي اتخذتها الدول الأطراف، بحسب المجموعات الأولمبية ١٣

المقدمة

١ – تسعى الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة إلى إيلاء اهتمام خاص لمدى توافر العقاقير الخاضعة للرقابة وتصنيعها وتوزيعها لتفادي استخدامها كمنشطات في مجال الرياضة. وثمة تكامل بين أحكام المادتين ٨ و١٠ لتحقيق هذا الغرض، إذ تركز إحداهما على العقاقير والوسائل المحظورة، والأخرى على المكملات التغذوية والغذائية.

٢ – ويعتبر استخدام المكملات التغذوية والغذائية مصدر انشغال خاص للاعبين ومدربيهم في العديد من البلدان. ذلك أن تصنيع تلك المكملات وتوزيعها ووضع بطاقات التعريف بتركيبها لا يتبع دائماً المبادئ التوجيهية الدولية، وبالتالي فإن هذه المكملات قد تحتوي على عقاقير محظورة بموجب اتفاقية مكافحة المنشطات. وعليه فإن المادة ١٠ تشجع الدول الأطراف على تحديد أفضل الممارسات في ما يتعلق بتسويق المكملات الغذائية وتوزيعها للحؤول دون إساءة استخدام العقاقير المحظورة.

٣ – إن التحليل الوارد في هذه الوثيقة بشأن تنفيذ المادتين ٨ و١٠ من الاتفاقية يأخذ بعين الاعتبار الردود التي قدمتها ١١٦ من الدول الأطراف باستخدام النظام الحاسوبي المسمى "منطق مكافحة المنشطات" (ADLogic)[١]. وفي الملحق ١ ترد قائمة بأسماء تلك الدول الأطراف وتصنيفها بحسب المجموعات الإقليمية.

المادة ٨: العقاقير والوسائل المحظورة

المادة ٨: تقييد توافر واستخدام العقاقير والوسائل المحظورة في مجال الرياضة

١ – تعتمد الدول الأطراف، حيثما اقتضى الأمر، تدابير لتقييد توافر واستخدام العقاقير والوسائل المحظورة بغية تقييد استخدام اللاعبين لها في مجال الرياضة، إلا إذا استند استخدامها إلى إعفاء لأغراض علاجية. ويتضمن ذلك تدابير لمكافحة الاتجار الذي يستهدف اللاعبين، كما يتضمن، لتحقيق هذه الغاية، تدابير لمراقبة إنتاج هذه العقاقير والوسائل وحركتها واستيرادها وتوزيعها وبيعها.

٢ – تعتمد الدول الأطراف أو تشجع، عند الاقتضاء، الكيانات المعنية الخاضعة لولايتها على أن تعتمد تدابير تمنع وتقيد استخدام اللاعبين وحيازتهم للعقاقير والوسائل المحظورة في مجال الرياضة ما لم يستند استخدامها إلى إعفاء لأغراض علاجية.

٣ – لا يجوز لأي تدابير تتخذ عملاً بهذه الاتفاقية أن تحول دون أن تتوافر للأغراض المشروعة العقاقير والوسائل التي تخضع في غير هذه الأغراض للحظر أو المراقبة في مجال الرياضة.

[١] (ADLogic) عدد البلدان التي أكملت الرد على الاستبيان باستخدام النظام الحاسوبي المسمى "منطق مكافحة المنشطات" بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٥، والمشار إليها في ما يلي بعبارة "الدول الأطراف".

٤ – تُشجع الدول الأطراف في الاتفاقية على تنفيذ أنشطة لمكافحة المنشطات على الصعيد الوطني من أجل "تعزيز منع ومكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بهدف القضاء عليه." (المادة ١) وتتيح الاتفاقية للحكومات هامشاً من الحرية في ما يتعلق بتطبيق أحكامها، من خلال اعتماد التدابير التشريعية أو التنظيمية أو السياسية أو الإدارية.

٥ – ويبين الشكل ١ مختلف أنواع التدابير التي تتخذها الدول الأطراف للامتثال لأحكام المادة ١. ويمثل اعتماد تشريعات محددة لمكافحة تعاطي المنشطات أكثر التدابير المعتمدة من لدن الدول الأطراف شيوعاً خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. ومن بين التدابير الشائع اعتمادها من قبل الدول الأطراف يعد كذلك اعتماد اللوائح أو السياسات والإجراءات الإدارية لمكافحة المنشطات، وذلك بنسبة ٢٠٪ لكل منها. ويتجلى التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٣ من خلال قيام خمس بلدان إضافية باعتماد تشريعات محددة في هذا المجال، وكذلك من خلال الزيادة الكبيرة في عدد البلدان التي هي قيد اتخاذ تدابير للمكافحة في عام ٢٠١٥.

الشكل ١: اعتماد تشريعات محددة لمكافحة المنشطات من قبل أغلبية البلدان خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

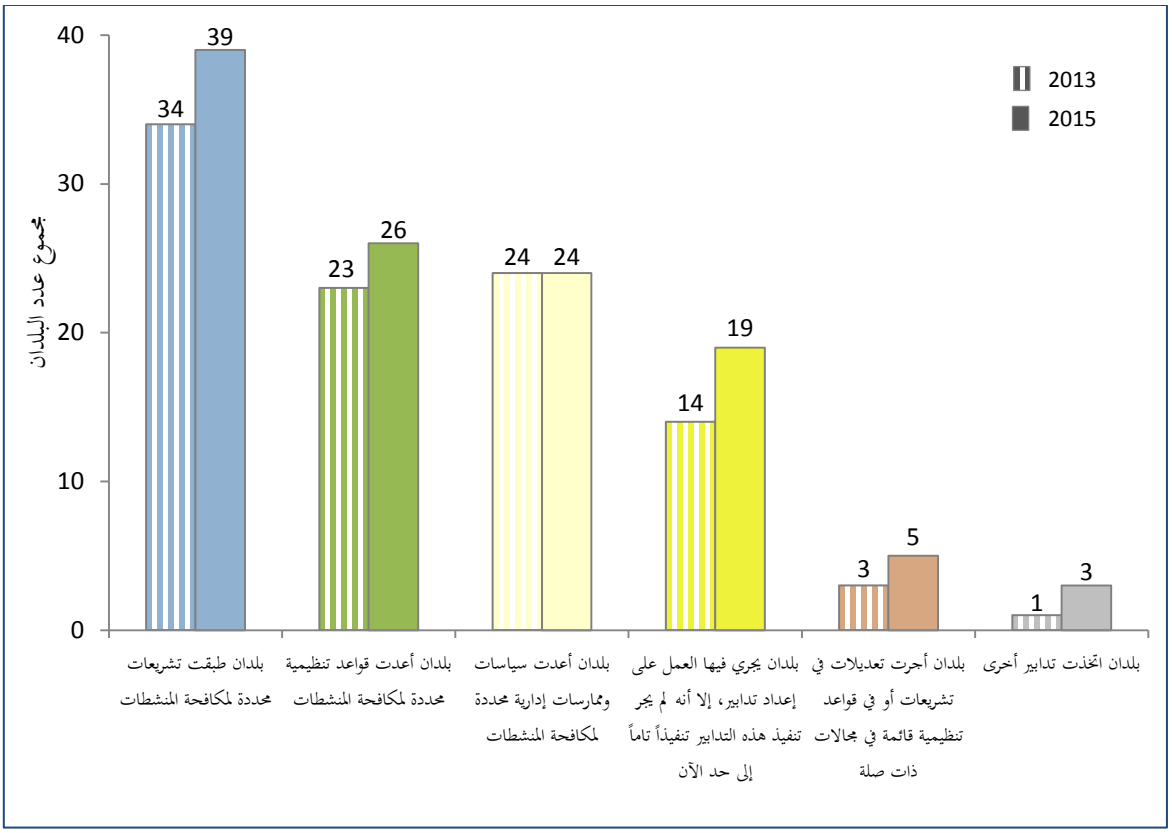

ملاحظة: قامت ١١٦ من البلدان الأطراف في عام ٢٠١٥، و١٠١ منها في عام ٢٠١٣، بالرد على السؤال ١ التالي: "الرجاء بيان أهم التدابير المتخذة للامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية". علماً بأن الشكل يبين رداً واحداً فقط لكل دولة من الدول الأطراف.

٦ – يبين الشكل ٢ التدابير المعتمدة بحسب المجموعات الإقليمية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. في عام ٢٠١٥، يتضح أن المجموعتين الأولى والخامسة (ب) سجلتا أعلى نسبة من البلدان التي اعتمدت تشريعات محددة لمكافحة المنشطات (حوالي النصف بنسبة ٤٥٪)، بينما سجلت المجموعتان الرابعة والخامسة (أ) أدنى نسبة من البلدان التي

اختارت اعتماد تلك التدابير، إذ بلغت نسبتها حوالي الربع (٢٥٪). وتبين أن خيار وضع السياسات والإجراءات الإدارية المحددة لمكافحة المنشطات لقي أكبر رواج في كنف المجموعة الثالثة (٣٠٪ من الدول الأطراف)، بينما برز إقبال الدول الأطراف من المجموعة الثانية على وضع لوائح محددة لمكافحة المنشطات (قرابة ٤٠٪). ويتضح أن نحو ٣٠٪ من الدول الأطراف من المجموعة الخامسة (أ) ما زالت قيد اعتماد التدابير اللازمة لمكافحة المنشطات، إلا أنه لا ترد أي تفاصيل بشأن طبيعة تلك التدابير موضع التنفيذ.

٧ – وعلى الرغم من أنه قد طرأت الكثير من التغييرات داخل كل من المجموعات، فإن التغيير لم يتبع أي نمط معين ملحوظ. ففي إطار المجموعة الخامسة (أ) ازدادت نسبة البلدان التي اتخذت تدابير ما زالت قيد التنفيذ، وتلك التي اعتمدت تشريعات لمكافحة المنشطات. وظل توزيع البلدان بحسب أنواع التدابير المعتمدة لمكافحة المنشطات ثابتاً نسبياً خلال الفترة برمتها في إطار المجموعتين الثالثة والرابعة.

الشكل ٢: تدابير مكافحة المنشطات التي تم اتخاذها لدعم تنفيذ الاتفاقية، بحسب المناطق الإقليمية، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

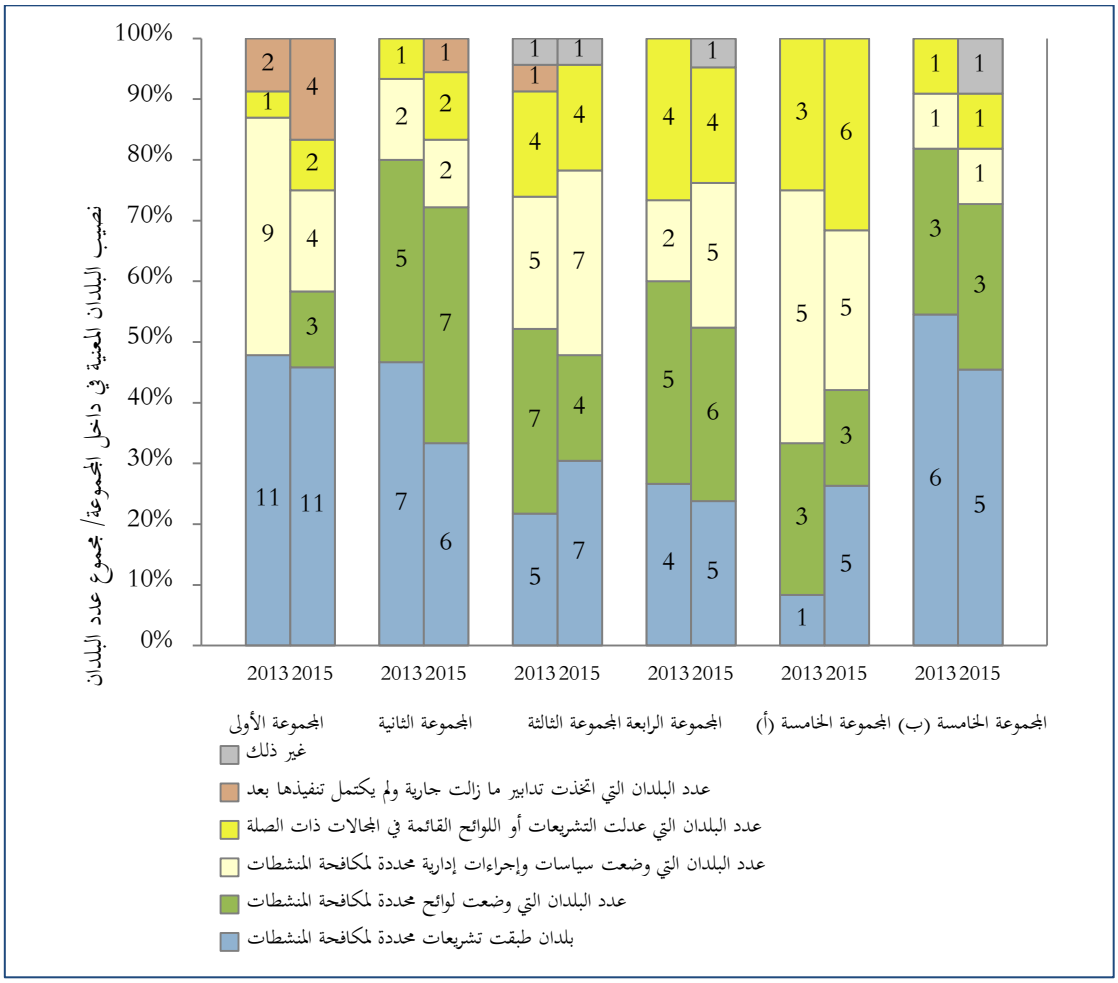

ملاحظة: قامت ١١٦ من البلدان الأطراف في عام ٢٠١٥، و١٠١ منها في عام ٢٠١٣، بالرد على السؤال ١ التالي: "الرجاء بيان أهم التدابير المتخذة للامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية". علماً بأن الشكل يبين رداً واحداً فقط لكل دولة من الدول الأطراف.

٨ – ويمكن رصد جهود الدول الأطراف كذلك من خلال اعتماد منظور قائم على عالم اللاعبين الدوليين الشديد التنافس[٢]. إذ يمكن تصنيف الدول في مجموعات بحسب عدد الميداليات الأولمبية التي حصلت عليها كل دولة طرف خلال آخر دورة من دورات الألعاب الأولمبية الصيفية المنظمة في لندن عام ٢٠١٢. ويبين الشكل ٣ البيانات ذاتها الواردة في الشكل ٢ لعام ٢٠١٥، ولكن على أساس تصنيف الدول الأطراف بحسب إجمالي عدد الميداليات التي فازت بها. ويتضح أن البلدان المتفوقة الأداء (١٢ دولة طرفاً)، التي حصلت على ٢٠ ميدالية أو أكثر، قد اتخذت سلسلة من التدابير المختلفة الموزعة بشكل متوازن بين الخيارات المتاحة (اعتماد التشريعات الجديدة، أو السياسات والإجراءات الإدارية، أو اللوائح، أو تعديل التشريعات أو اللوائح القائمة). وينطبق نسق التوزيع ذاته على البلدان التي لم تحصل على أي ميدالية. أما البلدان الصاعدة في الأداء، والتي حصلت على أقل من ٢٠ ميدالية، فقد اتضح أنها تقبل على اعتماد تشريعات مكافحة المنشطات بنسبة أكبر من غيرها للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية (ما بين ٤٥٪ – ٥٠٪).

الشكل ٣: تدابير مكافحة المنشطات المتخذة لدعم تنفيذ الاتفاقية، بحسب عدد الميداليات الأولمبية، عام ٢٠١٥.

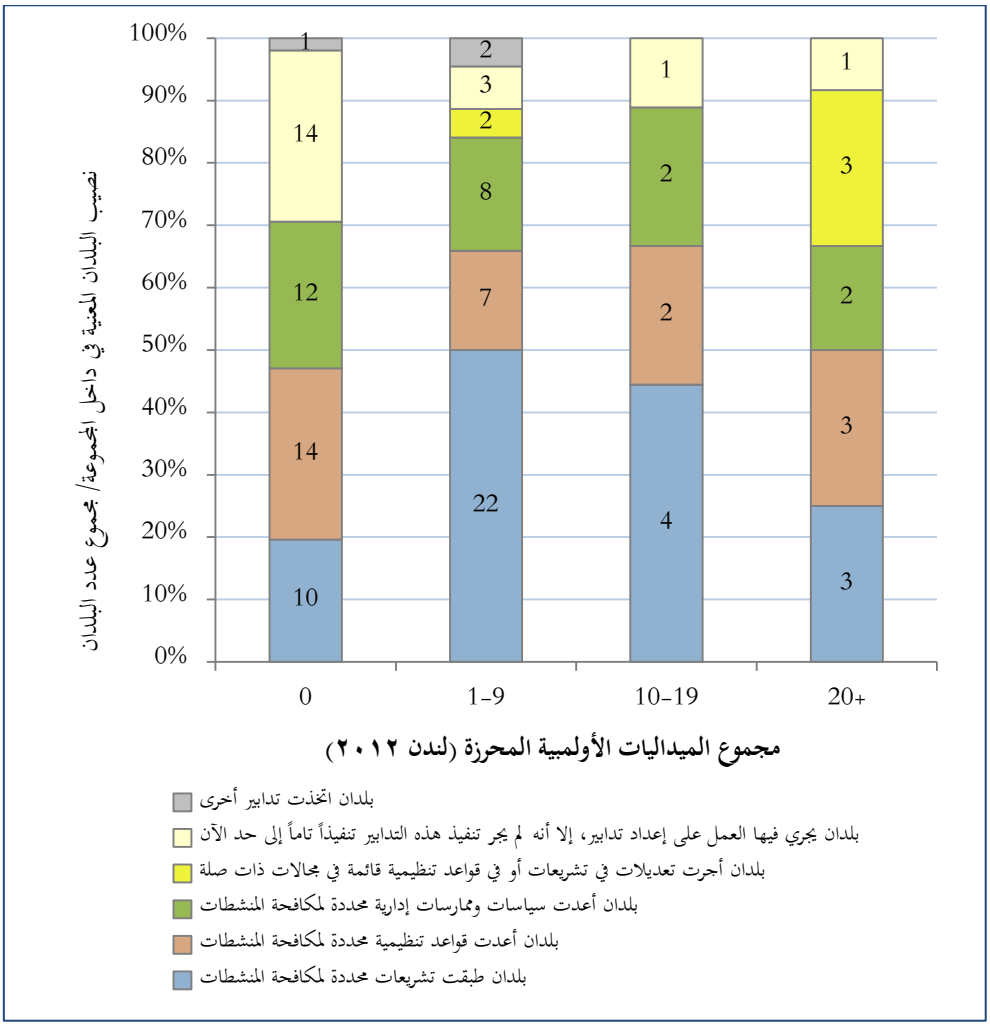

[٢] ويستند هذا التصنيف إلى عدد الميداليات الأولمبية المحصلة خلال الألعاب الأولمبية الصيفية المنظمة في لندن عام ٢٠١٢. انظر الملحق ١ حيث ترد القائمة الكاملة.

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: إن ٢٢ من البلدان التي حصلت على عدد من الميداليات الأولمبية يتراوح بين ١ و٩ (٥٠٪ من المجموعة) قد قامت باعتماد تشريعات محددة لمكافحة المنشطات.

ملاحظة: قامت ١١٦ من البلدان الأطراف في عام ٢٠١٥، و١٠١ منها في عام ٢٠١٣، بالرد على السؤال ١ التالي: "الرجاء بيان أهم التدابير المتخذة للامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية". علماً بأن الشكل يبين رداً واحداً فقط لكل دولة من الدول الأطراف.

٩ – لقد قامت الدول الأطراف بدرجات متفاوتة باعتماد تدابير محددة لتقييد توافر وتوزيع واستخدام وحيازة العقاقير والوسائل المحظورة المبينة في قائمة المحظورات (الملحق ١ للاتفاقية). ويحلل الشكل ٤ الردود التي قدمتها البلدان للإجابة على السؤال الخاص بنطاق الأنشطة التي نفذتها في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وبصفة عامة، فإن تقريباً كل الدول الأطراف قد قامت منذ عام ٢٠١٣ باعتماد بعض التدابير للحد من توافر وتوزيع واستخدام وحيازة العقاقير والوسائل المحظورة.

١٠– ومن بين المجالات الثلاثة المشار إليها، حظي استخدام العقاقير والوسائل المحظورة وحيازتها بأكبر قدر من الاهتمام من جانب الدول الأطراف. فقد قامت كافة البلدان تقريباً باعتماد تدابير بدرجات متفاوتة في المجال المذكور. وقد اعتمدت قرابة ٧٠٪ من الدول الأطراف تدابير بالغة الصرامة في هذا المجال، إذ اعتمدت تدابير ملموسة أو واسعة النطاق. أما الاتجار غير المشروع فقد حظي إجمالاً بقدر أقل من الاهتمام من جانب الدول الأطراف، علماً بأن ١٧٪ من البلدان لم تنفذ أي تدابير في هذا الشأن في عام ٢٠١٥. ونصف تلك البلدان (١٠ من أصل ٢٠) هي من بلدان المجموعة الثالثة.

١١– ولم تحرز الدول الأطراف إلا تقدماً طفيفاً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وقد سجلت أعلى زيادة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ في عدد البلدان التي ارتقت بمستوى تدابير مكافحة المنشطات ليصبح "ملموساً"، ولا سيما في ما يتعلق بتوافر العقاقير والوسائل المحظورة والاتجار غير المشروع بها. وفي فئة التدابير التي تصب في مجال حظر الاستخدام والحيازة، قام عدد إضافي من البلدان وقدره ١٢ بلداً بوضع تدابير محدودة (أي "جزئية" وفقاً للمصطلح المستخدم في استبيان "منطق مكافحة المنشطات" ADLogic).

١٢– إن اثنتي عشرة من الدول الأطراف في إطار المجموعة الأولى (٥٠٪ من المجموعة) قد تطرقت إلى كافة المجالات الثلاثة (التوافر، والاتجار غير المشروع، والاستخدام والحيازة) على أعلى المستويات – أي "على نطاق واسع" – في عام ٢٠١٣، مقابل ٨ في عام ٢٠١٥. وإن عدد البلدان من المجموعات الأخرى التي تناولت كافة المجالات الثلاثة على مستوى عالٍ مماثل قد تراوح بين الصفر و٤.

الشكل ٤: مستوى التدابير المعتمدة بشأن العقاقير والوسائل المحظورة، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

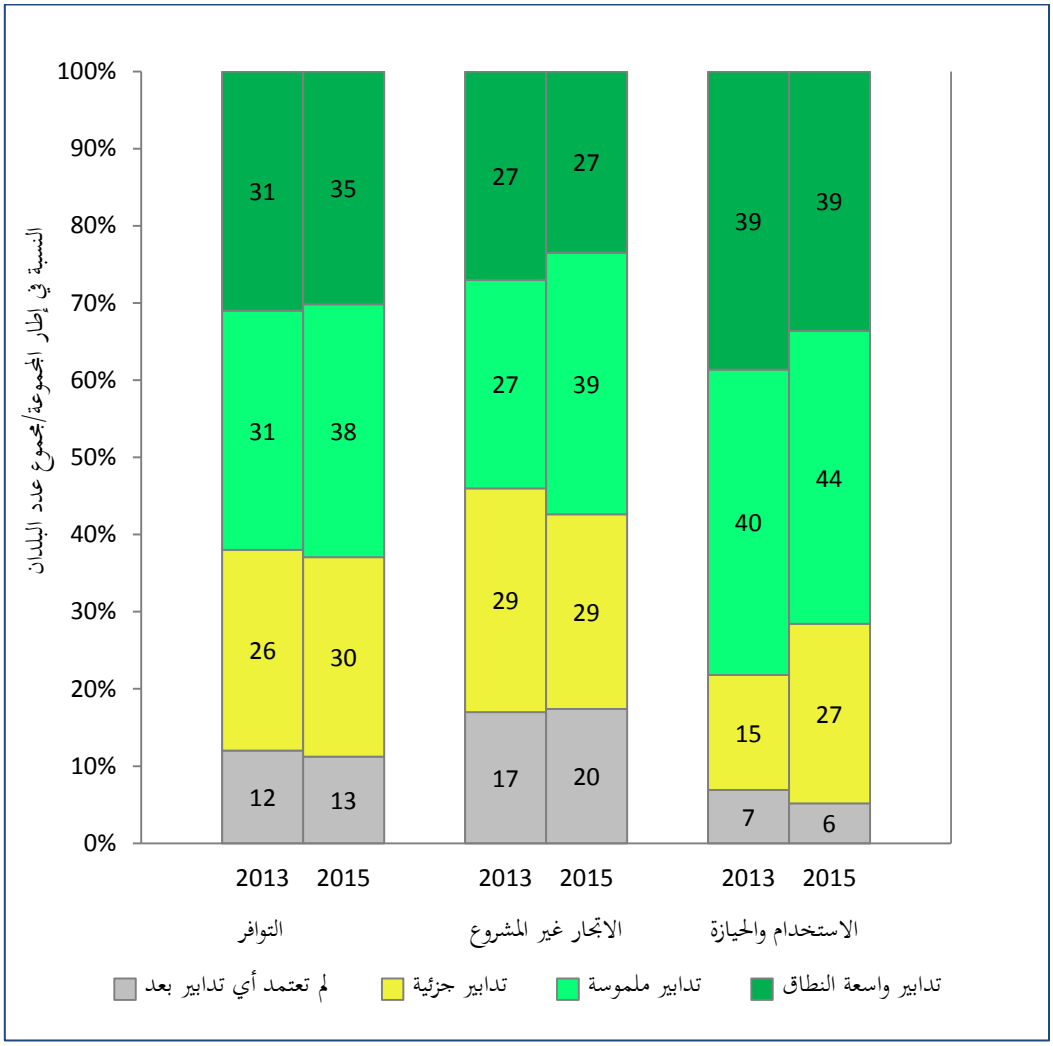

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: إن ٣٥ من البلدان (٣٠٪ من إجمالي عدد البلدان) قامت في عام ٢٠١٥ باعتماد تدابير واسعة النطاق للحد من توافر العقاقير والوسائل المحظورة.

ملاحظة: إن ١١٦ من البلدان قد ردت على الأسئلة ٢ و٣ و٤ في عام ٢٠١٥، و١٠١ من البلدان ردت على السؤالين ٢ و٤ في عام ٢٠١٣، و١٠٢ من البلدان ردت على السؤال ٣ في عام ٢٠١٣. وكانت الأسئلة مفادها على التوالي ما يلي: "ما هو نطاق التدابير المعتمدة لتقييد توافر (السؤال ٢)، ومنع الاتجار غير المشروع (السؤال ٣)، ومنع وتقييد استخدام وحيازة (السؤال ٤) العقاقير والوسائل المحظورة المبينة في قائمة المحظورات (الملحق ١ للاتفاقية).

الردود بعبارة "غير معروف" لا تظهر في الشكل.

المادة ١٠: المكملات الغذائية

المادة ١٠: المكملات الغذائية

تشجع الدول الأطراف، حيثما اقتضي الأمر، منتجي وموزعي المكملات الغذائية على تحديد أفضل الممارسات في ما يتعلق بتسويق وتوزيع هذه المكملات، بما في ذلك المعلومات عن تركيبها التحليلي وضمان جودتها.

١٣- إن استخدام المكملات الغذائية وتوافرها في متناول اللاعبين يعتبر عنصراً حرجاً من عناصر الاتفاقية، إلا أنه ما زال من الصعب رصده على الصعيد العالمي. ففي عام ٢٠١٥، لم يشتمل استبيان "منطق مكافحة المنشطات" إلا على سؤالين اثنين عن التدابير المتخذة في ما يخص المكملات الغذائية. ويتعلق السؤال الأول بنطاق التدابير المعتمدة لتحديد أفضل الممارسات في ما يتعلق بتسويق المكملات الغذائية وتوزيعها. ويضع السؤال الثاني قائمة لجرد مختلف التدابير المنفذة للنظر في الانشغالات ذات الصلة بمكافحة المنشطات في ما يتعلق بالمكملات الغذائية. وقد ردت جميع البلدان وعددها ١١٦ على السؤال الأول بشأن المكملات الغذائية، وبلغ عدد البلدان التي ردت على السؤال الثاني ٨٢ بلداً.

١٤- يبين الشكل ٥ توزيع البلدان بحسب نطاق التدابير التي اتخذتها من أجل تحديد أفضل الممارسات في مجال تسويق المكملات الغذائية وتوزيعها. وإجمالاً، يتضح بشكل جلي من ردود الدول الأطراف أن مستوى الاستجابة لخطورة موضوع المكملات الغذائية ضعيف. ففي عام ٢٠١٥، لم يرتئي سوى ٧٪ من البلدان (٨ إجمالاً) بالإضافة إلى ٢٥٪ من البلدان (ومجموعها ٢٩) أنها اعتمدت تدابير واسعة النطاق أو ملموسة، على التوالي، لتحديد أفضل الممارسات في هذا المجال. وإن ثلثي البلدان تقريباً لم يعتمد سوى تدابير محدودة أو جزئية (٤٠٪) أو لم يقم باعتماد أية تدابير على الإطلاق (٢٧٪).

١٥- ومقارنة بعام ٢٠١٣، لم يطرأ إلا تغيير طفيف على الوضع إجمالاً – فإن ٧٠٪ من البلدان قد اتخذت تدابير بدرجات متفاوتة. ومن أبرز التغيرات يذكر انضمام ١٧ بلداً إلى عداد البلدان التي اعتمدت تدابير جزئية في ما يتعلق بتسويق المكملات الغذائية وتوزيعها. وانخفضت نسبة البلدان التي اتخذت تدابير ملموسة أو واسعة النطاق من ٣٩٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٣٢٪ في عام ٢٠١٥.

الشكل ٥: التدابير المحدودة التي اتخذتها الدول الأطراف في ما يتعلق بتسويق المكملات الغذائية وتوزيعها، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

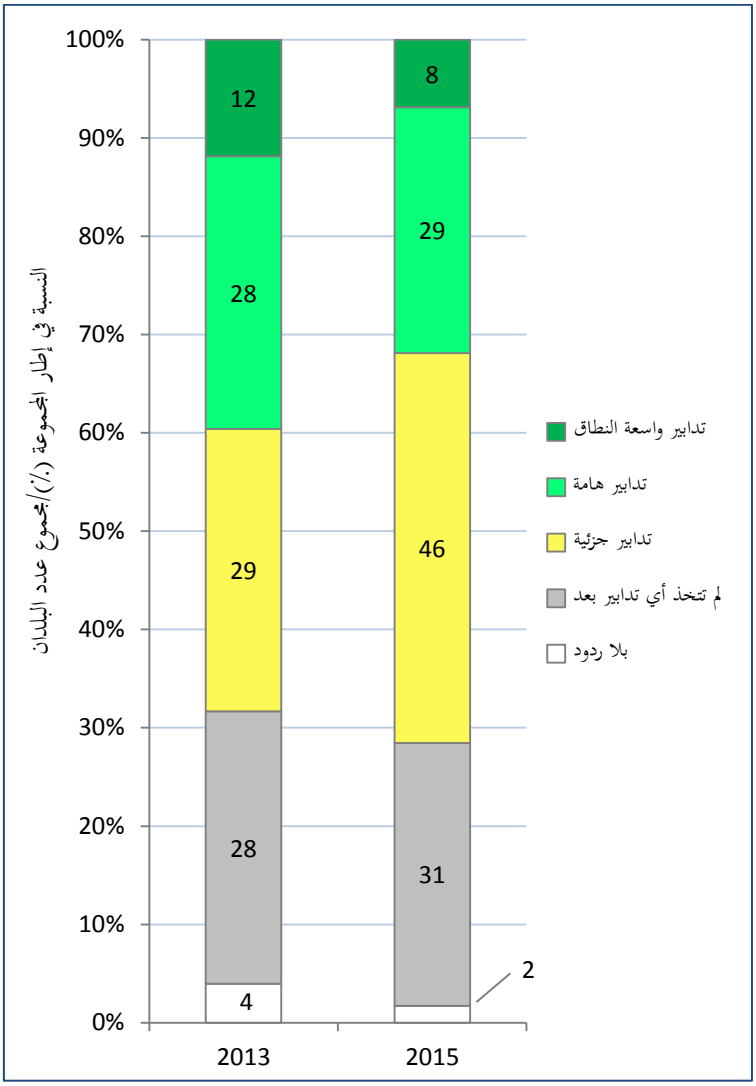

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: في عام ٢٠١٥، قامت ٨ من البلدان (٧٪ من إجمالي عدد البلدان) باعتماد تدابير واسعة النطاق لتشجيع منتجي المكملات الغذائية وموزعيها على تحديد أفضل الممارسات.

ملاحظة: في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، قامت ١٠١ و١١٦ من البلدان على التوالي بالرد على السؤال ٦ ومفاده ما يلي: "ما هو نطاق التدابير المعتمدة لتشجيع منتجي المكملات الغذائية وموزعيها على تحديد أفضل الممارسات في مجال تسويق المكملات الغذائية وتوزيعها؟"

١٦- يتم بموجب نظام "منطق مكافحة المنشطات" رصد الأنواع المحددة من التدابير التي تتخذها الدول الأطراف لمعالجة الانشغالات المرتبطة بالمكملات الغذائية. وتُقترح خمس فئات لتصنيف تلك التدابير كالآتي: وضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات، وتوفير خدمات ضمان الجودة، والحد من الدعاية والأنشطة الترويجية، ومراقبة إنتاج المكملات الغذائية، وتقييد توافرها. لم ترد إلا ٨٢ من أصل ١١٦ من الدول الأطراف على السؤال المحدد ذي الصلة (السؤال ٦,١)، ويبين الشكل ٦ كل الردود المقدمة (علماً بأن ٥٠ من البلدان قد قدمت عدة ردود).

١٧- وعلى الصعيد العالمي، تعتبر التدابير الخاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات، وتوفير خدمات ضمان الجودة (٢٥٪ و٢٣٪ على التوالي) من أكثر التدابير شيوعاً بين الدول الأطراف. أما التدابير المتعلقة بالحد من الدعاية والأنشطة الترويجية، ومراقبة إنتاج المكملات الغذائية، وتقييد توافرها، فقد تم تنفيذها بنسب متساوية تقريباً، إذ مثلت نسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ تقريباً من كافة التدابير. ومثلت فئة "غير ذلك" نسبة كبيرة كذلك (١٤٪) من التدابير المتخذة، إلا أنه لم تتوافر أي معلومات إضافية عن طبيعة تلك التدابير.

الشكل ٦: التدابير الأخرى التي اتخذتها الدول الأطراف في ما يتعلق بالمكملات الغذائية

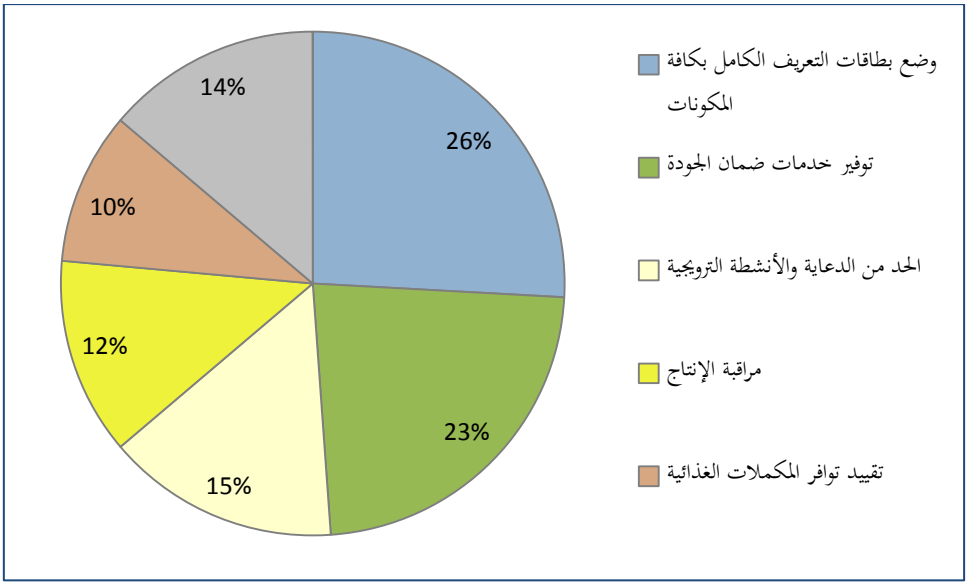

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: ١٣٪ من الدول الأطراف قامت بتنفيذ تدابير خاصة بمراقبة الإنتاج لمعالجة الانشغالات المتصلة بالمكملات الغذائية.
ملاحظة: ٨٢ من البلدان قامت بالرد على السؤال ٦,١ ومفاده: "ما هي التدابير الإضافية التي تم اتخاذها لمعالجة الانشغالات المتصلة بالمكملات الغذائية ؟" وقد اختارت ٥٠ من الدول الأطراف عدة إجابات للرد على السؤال المذكور.

١٨- وإن ذلك التوازن بين مختلف التدابير المختارة لمراقبة المكملات الغذائية ينسحب كذلك على تصنيف جهود الدول الأطراف المبذولة على الصعيد الإقليمي (الشكل ٧). فإن تركُّز التدابير وتوزيعها في ما بين الفئات الست يظل شبيهاً نسبياً لما هو مبين في الشكل ٦، إلا بالنسبة للمجموعتين الثالثة والخامسة (ب). ففي إطار المجموعة الثالثة، يتم تنفيذ التدابير الخاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات بدرجة أعلى في ٤٥٪ من الدول الأطراف (أي ما مجموعه ٩ بلدان) ولا يتم تنفيذ أية تدابير لمراقبة الإنتاج في إطار تلك المجموعة الإقليمية. وفي كنف المجموعة الخامسة (ب)، اختارت ٢٨٪ من الدول الأطراف (أي ما مجموعه ٥ بلدان) تنفيذ التدابير الخاصة بالحد من الدعاية والأنشطة الترويجية في ما يتعلق بالمكملات الغذائية، مما يضاهي تقريباً ضعفي المعدل المسجل على الصعيد العالمي (١٥٪). وفي إطار المجموعتين الأولى والثانية ثمة زيادة طفيفة في التركيز على وضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات وتوفير خدمات ضمان الجودة، مقارنة بما هو عليه الحال على الصعيد العالمي.

الشكل ٧: التدابير المتخذة لمعالجة الانشغالات الخاصة بتعاطي المنشطات في ما يتعلق بالمكملات الغذائية، بحسب المناطق الإقليمية

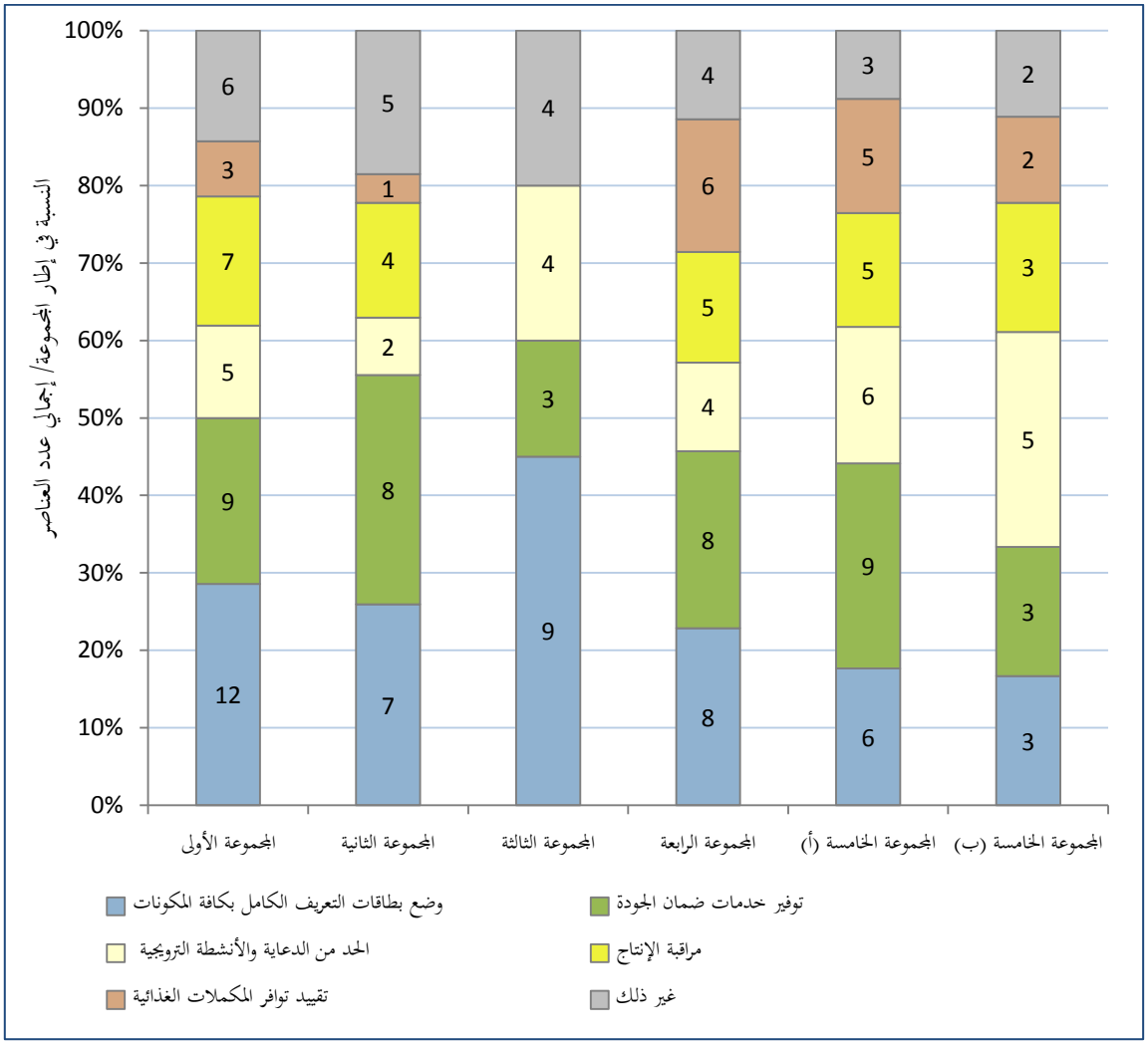

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: إن ١٢ من البلدان، أو نحو ٣٠٪ من إجمالي عدد البلدان، في إطار المجموعة الأولى قامت بتنفيذ تدابير خاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات لمعالجة الانشغالات المتصلة بالمكملات الغذائية.

ملاحظة: ٨٢ من البلدان قامت بالرد على السؤال ٦,١ ومفاده: "ما هي التدابير الإضافية التي تم اتخاذها لمعالجة الانشغالات المتصلة بالمكملات الغذائية ؟" وقد اختارت ٥٠ من الدول الأطراف عدة إجابات للرد على السؤال المذكور.

١٩- وبتحليل البيانات ذاتها من خلال توزيعها بحسب المجموعات الأولمبية (الشكل ٨) يتضح أن توزيع التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة الانشغالات الخاصة بالمكملات الغذائية يتبع إجمالاً نفس نسق التوزيع المبين في الشكل ٦. إلا أن الدول الأطراف التي حصلت على ٢٠ ميدالية أولمبية أو أكثر سجلت زيادة طفيفة في التركيز على التدابير الخاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات وتوفير خدمات ضمان الجودة مما هو الحال عليه في كنف المجموعات الأخرى:

فإن ٥٨٪ من التدابير التي تتخذها بلدان تلك المجموعة تندرج في هاتين الفئتين من التدابير، مقارنة بنسبة ٤٨٪ المسجلة على صعيد مجمل البلدان[٣].

الشكل ٨: التدابير الإضافية التي اتخذتها الدول الأطراف، بحسب المجموعات الأولمبية

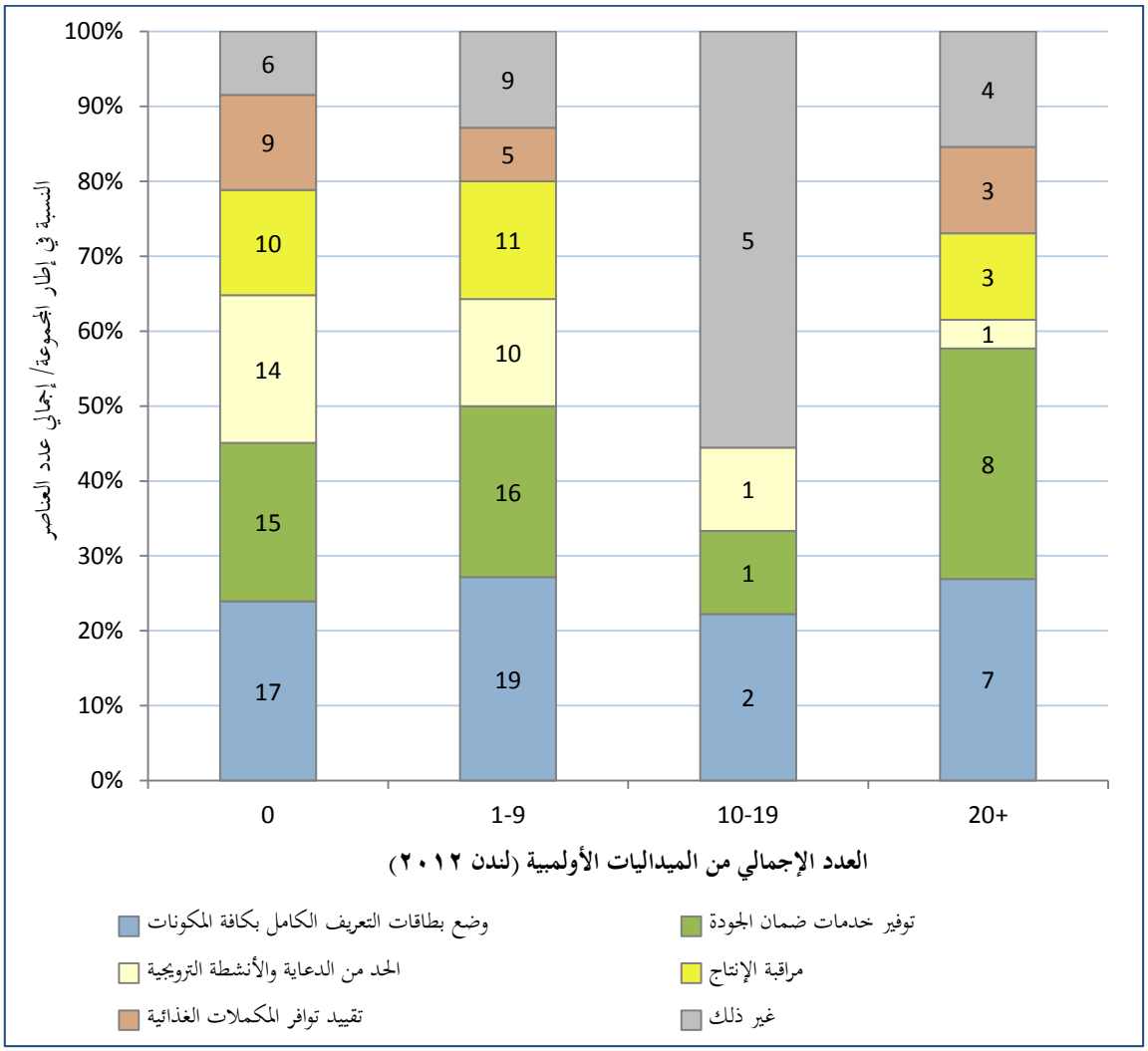

ملاحظة لتيسير قراءة الشكل: إن ١٧ من الدول الأطراف (٢٤٪ من المجموعة) التي لم تحصل على أي ميدالية أولمبية في لندن عام ٢٠١٢، قامت بتنفيذ تدابير خاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة مكونات المكملات الغذائية.

ملاحظة: ٨٢ من البلدان قامت بالرد على السؤال ٦,١ ومفاده: "ما هي التدابير الإضافية التي تم اتخاذها لمعالجة الانشغالات المتصلة بالمكملات الغذائية ؟" وقد اختارت ٥٠ من الدول الأطراف عدة إجابات للرد على السؤال المذكور.

[٣] لم ترد سوى ٧ من الدول الأطراف على السؤال ٦,١. في إطار مجموعة البلدان التي حصلت على عدد من الميداليات يتراوح بين ١٠ و١٩ ميدالية. ويعكس التوزيع معدل الرد الضئيل.

٢٠- ومن خلال دراسة الردود المتعددة التي قدمتها ٥٠ من الدول الأطراف يتضح أن ثمة ترتيب للأولويات كالآتي:

- قامت ٥ بلدان بتنفيذ كل التدابير الإضافية بفئاتها الخمس (وضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات، وتوفير خدمات ضمان الجودة، والحد من الدعاية والأنشطة الترويجية، ومراقبة الإنتاج، وتقييد توافر المكملات الغذائية) ألا وهي كوت ديفوار، والدانمارك، وآيرلندا، وبالاو، ورواندا.
- وفي كل من البلدان الثمانية التي قامت بتنفيذ ٤ فئات من فئات التدابير الخمس تم اختيار التدابير الخاصةبوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات، وتوفير خدمات ضمان الجودة.
- لقد قامت ٨٠٪ من البلدان بتنفيذ التدابير الخاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة مكونات المكملات الغذائية (٤٠ من أصل ٥٠ بلداً). ومن بين البلدان العشر التي لم تختار تنفيذ التدابير الخاصة بوضع بطاقات التعريف الكامل بكافة المكونات، قامت ٨ بلدان بتنفيذ تدابير لتوفير خدمات ضمان الجودة.
- وإن ٥٦٪ من البلدان قامت بتنفيذ التدابير الخاصة بكل من وضع بطاقات التعريف الكامل بكافة مكونات المكملات الغذائية، وتوفير خدمات ضمان الجودة.

Annex 1 List of 116 States Parties completing ADLogic by 31 May 2015

Region Group I (24)

Andorra
Austria
Belgium
Canada
Cyprus
Denmark
Finland
France
Germany
Ireland
Israel
Italy
Luxembourg
Malta
Monaco
Netherlands
Norway
Portugal
Spain
Sweden
Switzerland
Turkey
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
United States of America

Region Group II (18)

Armenia
Bosnia and Herzegovina
Bulgaria
Croatia
Czech Republic
Estonia
Georgia
Hungary
Latvia
Lithuania
Montenegro
Romania
Russian Federation
Serbia
Slovakia
Slovenia
Ukraine
Uzbekistan

Region Group III (23)

Argentina
Barbados
Belize
Brazil
Chile
Colombia
Costa Rica
Cuba
Dominica
Dominican Republic
Ecuador
Grenada
Guatemala
Guyana
Jamaica
Mexico
Nicaragua
Peru
Saint Lucia
Suriname
Trinidad and Tobago
Uruguay
Venezuela (Bolivarian Republic of)

Region Group IV (21)

Australia
Bhutan
Brunei Darussalam
China
Democratic People's Republic of Korea
Fiji
Indonesia
Japan
Malaysia
Micronesia (Federated States of)
Myanmar
New Zealand
Pakistan
Palau
Philippines
Republic of Korea
Singapore
Thailand
Turkmenistan
Vanuatu
Viet Nam

Region Group Va (19)

Botswana
Burkina Faso
Cameroon
Chad
Côte d'Ivoire
Equatorial Guinea
Guinea
Kenya
Lesotho
Madagascar
Mali
Mauritius
Nigeria
Rwanda
Senegal
Seychelles
South Africa
Togo
Zambia

Region Group Vb (11)

Algeria
Bahrain
Iraq
Jordan
Kuwait
Oman
Qatar
Saudi Arabia
Syrian Arab Republic
Tunisia
United Arab Emirates

Annex 2 Classification of States Parties per number of Olympic medals obtained during the Summer Games of London 2012

Less than 10 Olympic medals

Algeria (1)
Bahrain (1)
Botswana (1)
Cyprus (1)
Grenada (1)
Guatemala (1)
Kuwait (1)
Montenegro (1)
Portugal (1)
Saudi Arabia (1)
Venezuela (Bolivarian Republic of) (1)
Bulgaria (2)
Dominican Republic (2)
Estonia (2)
Indonesia (2)
Latvia (2)
Malaysia (2)
Qatar (2)
Singapore (2)
Armenia (3)
Belgium (3)
Finland (3)
Thailand (3)
Tunisia (3)
Uzbekistan (3)
Argentina (4)
Norway (4)
Serbia (4)
Slovakia (4)
Slovenia (4)
Switzerland (4)
Trinidad and Tobago (4)
Ireland (5)
Lithuania (5)
Turkey (5)
Croatia (6)
Democratic People's Republic of Korea (6)
South Africa (6)
Georgia (7)
Mexico (7)
Colombia (8)
Sweden (8)
Denmark (9)
Romania (9)

10-19 Olympic medals

Czech Republic (10)
Kenya (11)
Jamaica (12)
New Zealand (13)
Cuba (15)
Brazil (17)
Spain (17)
Canada (18)
Hungary (18)

20 or more Olympic medals

Netherlands (20)
Ukraine (20)
Italy (28)
Republic of Korea (28)
France (34)
Australia (35)
Japan (38)
Germany (44)
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (65)
Russian Federation (81)
China (88)
United States of America (103)

No Olympic medals

Andorra
Austria
Barbados
Belize
Bhutan
Bosnia and Herzegovina
Brunei Darussalam
Burkina Faso
Cameroon
Chad
Chile
Costa Rica
Côte d'Ivoire
Dominica
Ecuador
Equatorial Guinea
Fiji
Guinea
Guyana
Iraq
Israel
Jordan
Lesotho
Luxembourg
Madagascar
Mali
Malta
Mauritius
Micronesia (Federated States of)
Monaco
Myanmar
Nicaragua
Nigeria
Oman
Pakistan
Palau
Peru
Philippines
Rwanda
Saint Lucia
Senegal
Seychelles
Suriname
Syrian Arab Republic
Togo
Turkmenistan
United Arab Emirates
Uruguay
Vanuatu
Viet Nam
Zambia